

آليات تحفيز استيطان سكان الريف بالتجمعات العمرانية الجديدة
المقترحة بالظهير الصحراوي لوادي النيل
دراسة حالة مركزى العياط والصف ، محافظة الجيزة

أ.م.د. أحمد محمود يسرى

د. هالة سعد مكاوى د. غادة محمود حافظ

قسم التخطيط العمرانى
كلية التخطيط الإقليمى والعمرانى
جامعة القاهرة

الملخص

في غضون السنتين الماضيتين اشترك الباحثون في إعداد المخططات الإرشادية لقرى مركزى العياط والصف ضمن فريق عمل كلية التخطيط الإقليمي والعمراني (جامعة القاهرة) ، وقامت الكلية بوضع رؤية إقليمية متكاملة تضمن اقتراح مواقع لإنشاء تجمعات عمرانية جديدة في الظهير الصحراوي المتاخم لهذه المراكز بهدف استيعاب الزيادة السكانية وحل مشكلة الامتداد العمراني للقرى على الأرض الزراعية. وتأسيسا على هذه الجهود ، تنبثق فكرة الورقة البحثية التي تهدف إلى تحديد متطلبات (وكذلك معوقات) نجاح التجمعات الجديدة بالظهير الصحراوي وذلك من خلال التعرف على الشرائح الاجتماعية للسكان الراغبين في الانتقال إلى التجمعات الجديدة ، والوقوف على الآليات والعوامل المحفزة لانتقال السكان إليها ، سواء كانت نابعة من المشكلات التي تعاني منها القرى القائمة أو عناصر جذب السكان أو عوامل دافعة للاستقرار والارتباط بالتجمعات الجديدة . وكذلك يضع البحث تصورا للأدوار التي يمكن أن تقوم بها الدولة والإدارات والأجهزة التابعة لها ، والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في تحفيز انتقال السكان وفي إدارة وتنمية التجمعات الجديدة في الظهير الصحراوي .

ويرتكز البحث على أن أطروحة نجاح إنشاء قرى جديدة في الظهير الصحراوي المتاخم لوادى النيل يعتمد على متطلبين أساسيين : أولهما هو توفير هذه المجتمعات الجديدة لنمط الحياة الريفية المعاصرة الذى يتلاءم مع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى طرأت على مجتمع القرية (وخاصة فيما يخص الشباب المتعلم ودور المرأة فى التنمية) ، وثانيهما هو ضرورة مشاركة جميع الأطراف المعنية (متمثلة فى المجتمع المحلى والجمعيات الأهلية والإدارات المحلية والمتخصصين) فى جميع مراحل التنمية . كما أن انتقال السكان داخل إطار مكاني محدد سوف يخلق مجتمعا متجانسا متكاملا مما يسهل عمليات التكيف والتأقلم وخاصة مع قرب المسافة بين قرى المنشأ (مصدر الهجرة) والتجمعات الجديدة (مجتمع المهجر) ، متلافيا بذلك مشاكل الاستقرار والتكيف فى قرى الاستصلاح الجديدة على مدى الخمسين سنة الماضية .

الكلمات الدالة:

القرية المصرية – قرى الظهير الصحراوي – التعدي على الأرض الزراعية – النمو العمراني للقرية – الاستيطان السكاني لقرى الظهير

وتتوصل الدراسة إلى النتائج والتوصيات الخاصة بآليات تحفيز استيطان سكان الريف بالتجمعات الجديدة على الظهير الصحراوي من خلال خطوات منهجية تعتمد على محورين : أولهما مراجعة الدراسات السابقة الخاصة بالتوطين في قرى الاستصلاح الجديدة ، وثانيهما هو دراسة حالة لعدد ١٢ قرية بمركزى الصف والعياط (كنموذج للعمران الريفى على طول امتداد وادى النيل) ، وذلك من خلال استطلاع لأراء السكان والمسئولين والمتخصصين فى التساؤلات الخاصة بآليات التحفيز وأدوار الجهات المعنية المختلفة فى هذه العملية . وشمل الاستبيان استطلاع آراء حوالى ١٢٠٠ من السكان وحوالى ٦٠ مسئولا . كما تمت مقابلة حوالى ٢٠ متخصصا فى مجالات التنمية الريفية . ويأمل الباحثون أن تكون هذه الورقة إحدى الخطى فى طريق تحقيق رؤية كلية التخطيط الإقليمي والعمرانى بإقامة التجمعات الريفية المقترحة .

١ مقدمة

شهدت العقود الثلاثة الأخيرة تقاوم العديد من المشاكل الخاصة بالقرية المصرية من أهمها الزحف العمرانى على الأراضى الزراعية ، وما يرتبط به من تناقص الرصيد الزراعى وبالتالي تهديد الأمن الغذائى المصرى . وفى إطار تبنى الدولة المشروع القومى للنهوض بالقرية المصرية ، صدر قرار مجلس الوزراء بإعداد المخططات العمرانية الإرشادية بكافة قرى الجمهورية بالتنسيق مع الوزارات والمحافظات المعنية . وركزت التوجهات العامة على أهمية الحفاظ على الأراضى الزراعية وضرورة توجيه الزيادة السكانية إلى الظهير الصحراوى الصالح للتنمية العمرانية كلما أمكن ذلك .^(١) وفى إطار تكليف كلية التخطيط الإقليمى والعمرانى (جامعة القاهرة) بإعداد المخططات العمرانية الإرشادية لعدد من القرى فى مركزى العياط والصف (محافظة الجيزة) منذ عام ٢٠٠٢ ، اشترك الباحثون فى وضع تصور إقليمى مستقبلى تضمن اقتراح مواقع لإنشاء تجمعات عمرانية جديدة فى الظهير الصحراوى المتاخم لهذه المراكز ، وذلك بهدف استيعاب الزيادة السكانية وحل مشكلة الامتداد العمرانى للقرى على الأرض الزراعية.^(٢)

ويركز البحث الحالى على دراسة حالة لعينة من القرى (١٢ قرية فى مركزى العياط والصف - محافظة الجيزة) ، روعى فى اختيارها أن تكون ممثلة للأنماط المختلفة من القرى فى المركزين من حيث حجم السكان ، والبعد عن الظهير الصحراوى . ويمكن اعتبار دراسة الحالة نموذجاً للعمران الريفى الواقع على طول امتداد وادى النيل ، حيث يضيق عمق الأراضى الزراعية على جانبي النهر ، وتتاخم الأراضى الصحراوية القرى القائمة شرقاً وغرباً . وبذلك فإنه من المتوقع أن ترتفع احتمالية نجاح إقامة مجتمعات قروية جديدة بهذا الظهير الصحراوى حيث تزداد فرص جذب وتوطين السكان فى المجتمعات الجديدة ذات الظروف المعيشية الأفضل مع عدم التخلّى عن الروابط الاجتماعية والعصبيات العائلية المتأصلة فى القرى القائمة .^(٣)

٢ أهداف الدراسة

وتأسيسا على ما سبق ، يهدف البحث إلى معرفة متطلبات (وكذلك معوقات) نجاح التجمعات الجديدة المقترحة بالظهير الصحراوي المتاخم لمركزى الصف والعياط وكيفية تحفيز استيطان سكان الريف من خلال آليات نابغة من الإمكانيات الواقعية ومبينة على نتائج تم استقصائها من المعايشة والبحث الميدانى لواقع المجتمع الريفى الحالى ، وذلك من خلال تحديد شرائح السكان الاجتماعية الراغبة فى الانتقال إلى هذه التجمعات وكذلك العوامل المحفزة والدافعة والمعوقة لانتقال السكان إليها . كما يهدف البحث أيضا إلى تحديد أدوار جميع الأطراف المعنية بتتمة وإدارة المجتمع الجديد وتشمل الدولة وإداراتها المحلية والأجهزة والبرامج القومية والسكان ومؤسسات المجتمع المدنى .

٣ منهجية الدراسة

يتم إجراء البحث من خلال محورين أساسين . يتم فى **المحور الأول** مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة التى تناولت تجربة الدولة فى مجال إنشاء التجمعات الريفية الجديدة ، وذلك من حيث المشاكل التى واجهت السكان المنتقلين ومدى ملاءمة التجمعات الجديدة لأهدافهم وتوقعاتهم ، والعوامل التى أثرت على قرار الهجرة سواء كانت خاصة بمشاكل مجتمع المنشأ أو أهداف خاصة بالسكان المنتقلين أو عوامل جانبية فى المجتمعات الجديدة .

أما **المحور الثانى** ، والمتمثل فى الدراسة الميدانية لعينة القرى بمركزى الصف والعياط ، فيستخدم فيه أسلوب الاستبيان questionnaire لاستطلاع آراء الأطراف المعنية (السكان – المسئولين – المتخصصين) حول العديد من القضايا مثل مدى تأييدهم لفكرة إنشاء تجمعات ريفية جديدة فى الظهير الصحراوى ومدى استعداد السكان للانتقال إليها، ونوع التجمع الجديد الذى يفضل السكان الانتقال إليه ، والعوامل المحفزة لانتقالهم إليه ، والأنوار التى يمكن أن تلعبها الجهات المعنية المختلفة فى هذا الخصوص . هذا بالإضافة إلى تحديد الأسباب التى قد تؤدى

إلى عدم رغبة تحرك السكان من القرى القائمة ، والمشاكل الموجودة بالقرية التي قد تدفعهم إلى الانتقال منها .

٤ مراجعة الدراسات السابقة

اهتمت الدولة منذ الخمسينيات بمشروعات استصلاح الأراضي فى الصحراء المصرية وبناء التجمعات الريفية الجديدة،^(٤) وتضمنت هذه المشروعات مديرية التحرير وشرق قناة السويس وشرق أسبوط وأولاد طوق شرق والمراشدة والفرافرة والبستان وبنجر السكر وغرب النوبارية وغرب الموهوب.^(٥) وكان إنشاء القرى الجديدة يتم بعد استصلاح الأراضى واستزراعها واستكمال جميع المرافق والمساكن والخدمات العامة بها . وتم اختيار المهجرين إلى هذه المجتمعات من مناطق مختلفة لا تربطهم روابط وعلاقات اجتماعية سابقة ، مما استدعى ضرورة التدخل لتنظيم شؤونهم وتوجيههم ومساعدتهم على الاستقرار . ومنذ السبعينيات اتجه التركيز على توفير فرص العمل فى أراضى الاستصلاح الجديدة لشباب الخريجين ، وتضمنت آليات تحفيز توطينهم بالتجمعات الجديدة تقديم القروض لخدمة الأرض وتكاليف الزراعة ولتحسين وبناء المسكن وتكاليف الإعاشة . وقامت الدولة أيضا بدعم وتطوير الأجهزة الموسسية العاملة فى مجال استصلاح الأراضى وتوفير الخدمات .

ويقدر ما كانت الحوافز المادية والقروض الميسرة جاذبة للمنتفعين بقدر ما أصبحت فيما بعد عبئا كبيرا بالإضافة إلى عبء استصلاح الأراضى وتكلفتها العالية ، مما أدى إلى إحجام الخريجين عن البقاء فى الأرض وتحمل أعبائها . كما أن عدم ملاءمة فئة شباب الخريجين على إطلاقها للعمل الزراعى أدى إلى أن أصبحت التجمعات الريفية الجديدة طاردة لأعداد كبيرة من المنتفعين نتيجة تخليهم عن الأرض التى تسلموها أو تنازلوا عنها أو بيعها بشكل أو بآخر حيث كان من أهم أهدافهم عند التقدم هو الحصول على الأرض للمتاجرة فيها والمضاربة العقارية .

وتؤكد الدراسات أن عدم نجاح استيطان قرى الاستصلاح الجديدة يرجع أساسا إلى عدم اتباع سياسة متكاملة للتنمية ، تراعى خصائص المجتمعات الريفية . فالمجتمع الريفى ما هو إلا نتاج

متواصل ما بين السكان لتحقيق رغباتهم وأهدافهم المشتركة في إطار أنظمة أساسية خاصة بهم ، مثل النسق القرابى والنظام العائلى وملكية الأراضى الزراعية .^(٦) ومن ثم فإن التفاعل الاجتماعى هو أول القواعد الأساسية التى كان يجب مراعاتها لإقامة المجتمع الريفى ، والتى من المفترض أن تنطلق منها جهود التنمية المختلفة .

ولعل من أكثر المناطق التى حظيت بالعديد من الدراسات الاجتماعية فى المجموعة الأولى منطقة النوبارية الجديدة ، ولذلك فقد اهتم الباحثون بمراجعة الأدبيات والدراسات التى تناولت هذه المنطقة، وكان من أبرزها الدراسات الميدانية لعدد من قرى الاستصلاح بالنوبارية الجديدة ،^(٧) وقرى الاستصلاح بمنطقة بنجر السكر بغرب النوبارية .^(٨) كما تم تحليل دراسة حديثة أجريت على مجموعة من طلبة الجامعات لاستطلاع إمكانية الهجرة والاستيطان فى تجمعات ريفية جديدة بمنطقة توشكى ،^(٩) وكذلك تم الاستعانة بالدراسات التى قام بها الباحثون من خلال إعداد المخططات العمرانية الإرشادية لبعض القرى بمركزى الصف والعياط بمحافظة الجيزة ،^(١٠) والتى تم فيها دراسة مشاكل مجتمع المنشأ التى قد تحفز السكان للانتقال إلى التجمعات الريفية الجديدة .

وتناول تحليل هذه الدراسات دراسة العوامل والإجراءات المحفزة لانتقال السكان إلى التجمعات الريفية الجديدة ، والسلوك الهجرى وخصائص الشرائح الاجتماعية الراغبة فى الانتقال أو التى انتقلت إليها ، وتحديات التكيف والاستقرار فيها ، ومشاكل مجتمع المنشأ والأسباب المعوقة للانتقال إليها .

١/٤ الإجراءات المحفزة لانتقال السكان إلى التجمع الجديد

شملت الشروط الواجب توافرها بالتجمعات الجديدة : توفير القروض ودعم مواد البناء ، تقوية دور الجمعيات والمشاركة الشعبية ، ورفع كفاءة الخدمات وتوفير الخدمات الأساسية والمواصلات .^(١١) أما بالنسبة للإجراءات التى يجب أن تتخذ بالقرى القائمة ، فيمكن إيجازها

فى الجدية فى إزالة التعديات على الأراضى الزراعية وحظر الاستثناءات ، وعدم الاستثمار لتوفير فرص عمل جديدة فى التجمعات الريفية القائمة .^(١٢)

٢/٤ السلوك الهجرى والشرايح الاجتماعية الراضية فى الانتقال أو المنقلة للتجمع الجديد

أبرزت الدراسات أن السلوك الهجرى من مجتمع المنشأ إلى مجتمع المهجر يختلف اختلافا واضحا باختلاف الشريحة الاجتماعية ، حيث اتضح أن الفئة الأكثر قابلية للهجرة هى الذكور فى سن الشباب ، ومن المتزوجين (الأسر الناشئة) ، ومن الفئات الأقل تعليما والذين يعانون من البطالة أو يعملون أعمالا غير زراعية ، وأن سكان الريف أكثر قابلية للهجرة من سكان المدن .^(١٣) كما اتضح أن السلوك الهجرى للمهاجر يتأثر بالثقافة الخاصة بالمجتمع ، وبالنظام الاجتماعى لكل من منطقتى الطرد والجذب ، وأن نمط هجرة الريفيين غالبا ما يكون "نمط الهجرة السلسلة" الذى يعمد فيه المهاجر إلى جذب أقاربه وأهل قريته إلى التجمع الجديد .^(١٤) أما بالنسبة لفئات المجتمع التى استقرت ونجحوا فى التكيف فى مجتمع المهجر ، فقد أجمعت الدراسات على أنهم الفئات العمرية الأكثر من ٣٠ سنة ، وذوى المهن الزراعية ، وذوى المؤهلات المتوسطة فأقل .^(١٥)

٣/٤ تحديات التكيف والاستقرار فى التجمعات الجديدة

حددت الدراسات مجموعة من المشاكل التى تواجه المهاجرين التى تؤدى إلى عدم قدرتهم على التكيف مع ظروف المجتمع الجديد وتمثل تحديا لاستقرارهم به وتمثل فى **المشاكل الاجتماعية والنفسية** مثل العزلة نتيجة للبعد المكانى عن الوطن الأسمى وانفصال المستوطنين الجدد عن نمط حياتهم التقليدية ، وعدم القدرة على التكيف مع ظروف المجتمع الجديد ، وعدم التجانس بين المستوطنين . وتضمنت **المشاكل الخاصة بالعمل** عدم قدرة المشروعات التنموية على مواجهة الاحتياجات ، وعدم فاعلية دور الجمعيات الزراعية ، وارتفاع أجور العمالة الزراعية ، وارتفاع تكلفة وصعوبة نقل المنتجات إلى الأسواق ، وقصور أساليب التصنيع الزراعى والحيوانى وضعف الاهتمام بالصناعات الصغيرة والحرفية . وتركزت **مشاكل**

الخدمات والمرافق في القصور الكمي والنوعي لها وخاصة في مجالات الانتقال والاتصالات والخدمات التعليمية والصحية . أما بالنسبة لمشاكل إدارة التجمعات الجديدة فشملت عدم الاهتمام بتنمية المجتمع المحلي وبناء القيادات الشعبية وتمكينهم من المشاركة في عمليات صنع القرارات ، وعدم إنشاء المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية التي تساهم في عمليات الإرشاد والتوجيه ، سواء لزيادة الإنتاجية الزراعية ، أو النهوض بمستوى المعيشة والنواحي الاجتماعية (١٦).

٤/٤ دوافع الانتقال إلى التجمع الجديد

تمثلت أهم مشاكل المواطن الأصلي في نقص فرص العمل (خاصة لذوي المؤهلات العليا والمتوسطة) ، وتراجع فرصة الحصول على مسكن نتيجة لتشديد الإجراءات الرادعة للبناء على الأراضي الزراعية ، وضعف مستوى وكفاءة الخدمات ووسائل المواصلات العامة ، والمشاكل البيئية الملحة مثل التلوث الناتج من التخلص من القمامة والمخلفات في الطرق والمجاري المائية ، وتلوث مياه الشرب نتيجة تسرب مياه الصرف الصحي بالترنشات المتهالكة إلى مياه الآبار . (١٧)

أما بالنسبة لمحافظات الانتقال إلى لتجمع الجديد ، فشملت الدوافع الاقتصادية المتمثلة في رغبة السكان في الحصول على فرصة عمل وزيادة الدخل ، والحصول على سكن ، وتملك الأرض الزراعية المستصلحة ، والدوافع الاجتماعية التي تتمثل في الرغبة في رفع مستوى المعيشة ، وفي الحصول على مستوى أفضل من الخدمات ، وتكوين أسرة وتحقيق الاستقرار في المستقبل والاعتماد على الذات . (١٨)

٥/٤ الأسباب المعوقة لانتقال السكان إلى التجمع الجديد

تشمل الأسباب المعوقة لانتقال السكان إلى التجمعات الجديدة والخاصة بمجتمع المهجر : سوء اختيار موقع التجمع الجديد ، وارتفاع تكلفة الاستصلاح والزراعة بالنسبة للعائد ، وارتفاع تكلفة

الانتقال من وإلى التجمع الجديد ، وارتفاع أسعار المساكن ونقص الخدمات الأساسية للاقتصار على التمويل الحكومي ، وعدم توافر معلومات كافية عن المشروعات والخدمات المتاحة بالتجمع الجديد. أما الأسباب الخاصة بمجتمع المنشأ فشملت قوة الروابط الاجتماعية والعادات والتقاليد ، والارتباط بالعمل أو بالخدمات .^(١٩)

• فرضيات الدراسة

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة فى الأطر التى تعمل من خلالها (جدول ١) . فالقرى الجديدة فى التجارب السابقة نشأت فى إطار سياسة قومية لاستصلاح الأراضى وزيادة الرقعة الزراعية وتوفير فرص العمل لشباب الخريجين ، بينما قضية الانتقال إلى القرى الجديدة بالظهير الصحراوى المتاخم التى تتناولها الدراسة الحالية طرحت فى إطار رؤية محلية وإقليمية مقترحة لحل مشاكل الاستيعاب السكانى للتجمعات الريفية القائمة بوادى النيل والسيطرة على امتداداتها العمرانية على الأرض الزراعية المحدودة .

جدول (١) مقارنة بين فرضيات الدراسة الحالية وعناصر دراسة تجارب التوطن السابقة

عناصر الدراسة	التجارب السابقة للتجمعات الريفية الجديدة	فرضيات الدراسة الحالية
أهداف إنشاء التجمع الجديد	زيادة الرقعة الزراعية طبقا لسياسة قومية عن طريق استصلاح الأراضى الصحراوية لتوفير الغذاء وتوفير فرص العمل وخلق محاور تنمية جديدة للحد من التكدس السكانى بالوادي والدلتا	تحفيز السكان على الانتقال من القرى القائمة فى الوادى إلى الظهير الصحراوى المتاخم طبقا لرؤية محلية وإقليمية تستهدف استيعاب الزيادة السكانية والحفاظ على الأراضى الزراعية من زحف الامتداد العمرانى
الفئة المستهدفة بالتجمع الجديد	فئة منتقاة أو محددة مسبقا (وغير محددة المنشأ) مثل شباب الخريجين - ذوى الأصل الريفى - إلخ	سكان القرى القائمة بالإقليم الذى يعانى من التضخم السكانى وتآكل الأرض الزراعية (تحديد الشرائح المستهدفة موضع البحث)
النشاط الرئيسى	الزراعة واستصلاح الأراضى	متنوع الأنشطة : زراعة - صناعات صغيرة وحرفية

عناصر الدراسة	التجارب السابقة للتجمعات الريفية الجديدة	فرضيات الدراسة الحالية
بالتجمع الجديد		- مشروعات إنتاجية وخدمية - إلخ
ملاءمة النشاط للفئة المستهدفة	الاحتياج الدورى إلى الدورات التدريبية والإرشاد الزراعى لفئة الخريجين	محاكاة التجمع الجديد للتجمع القائم فى تنوع الأنشطة طبقاً لمتطلبات الراغبين فى الانتقال
انتقال السكان للتجمع الجديد	توطين موجه لفئة معينة مثل شباب الخريجين فى أراضى الاستصلاح	تحفيز استيطان سكان القرى القائمة بالقرى الجديدة فى الظهير الصحراوى المتاخم
موقع التجمع الجديد	فى مكان الأراضى المستصلحة أياً كان موقعها ، وليس له علاقة بمكان مجتمع المنشأ	الظهير الصحراوى المتاخم للقرى القائمة (مجتمع المنشأ)
مقومات نجاح التجمع الجديد	أرض قابلة للاستصلاح ثم المرافق - الخدمات - المسكن	فرصة العمل - مستوى معيشى أفضل - التجانس الاجتماعى والارتباط بالقرية القائمة
نجاح التكيف والاستقرار	صعوبة التكيف والاستقرار لاختلاف خصائص ومستويات شباب الخريجين	سهولة التكيف والاستقرار نتيجة أن السكان المستهدفين من نفس المنطقة والبيئة

ففى التجارب السابقة كان الهدف الأساسى من إقامة التجمعات الريفية الجديدة هو استصلاح الأراضى القابلة للزراعة . أما هدف الدراسة الحالية فيختص بتحديد آليات تحفيز انتقال السكان من القرى القائمة إلى الظهير الصحراوى للحد من الامتداد على الأراضى الزراعية . وبالتالي كان النشاط الاقتصادى الذى تقوم عليه القرية الجديدة فى دراسات التوطين السابقة محدد فى النشاط الزراعى ، وكانت الفئة المستهدفة تتحدد بناء على شروط موضوعه مسبقاً (كفئة شباب الخريجين مثلاً) . إلا أنه فى معظم الأحيان كان منشأ الفئة المستهدفة غير محدد مما أدى إلى صعوبة تحديد متطلبات مجتمع المهجر بدقة وإلى مشاكل الاستقرار والتكيف فى التجمع الجديد . أما بالنسبة للدراسة الحالية ، فإن منشأ سكان القرى الجديدة المقترحة معروف (القرى القائمة) ، ومن ثم يمكن تحديد فئات السكان الراغبين فى الانتقال إلى القرى الجديدة وتحديد متطلباتهم

وكذلك تحديد الأنشطة الاقتصادية والخدمات الملائمة لهذه الفئات من خلال الدراسات الميدانية في القرى القائمة .

وتتميز فكرة الدراسة الحالية في أطروحتها التي تفترض أن انتقال السكان إلى قرى جديدة في الظهير الصحراوي المتاخم للقرى القائمة سيحقق مجتمعات متجانسة إلى حد بعيد ، مما يسهل عمليات التكيف والتأقلم ، وخاصة مع قرب المسافة بين القرى القائمة والقرى الجديدة في هذه الدراسة (حالة التجمعات الريفية بوادي النيل) . ويظهر هذا التميز إذا ما تم مقارنة هذه الأطروحة بما أفرزته دراسات التجارب السابقة لقرى الاستصلاح الجديدة فيما يختص بالمشاكل الاجتماعية في مجتمع المهجر والتي سبق تناولها في الجزء السابق .

كما أن الدراسة الحالية تركز على الفرضية التي تزيد من احتمالية نجاح التجمعات الجديدة بالظهير الصحراوي للتجمعات القائمة ، حيث أنها تتوقع أن السكان الذين سينتقلون من القرى القائمة إلى القرى الجديدة يتميزون بالأصول الريفية وسيكونون قادرين بالتالي على العمل الزراعي واستصلاح الأراضي ، وذلك على عكس شباب الخريجين الذين استهدفتهم التجارب السابقة ، والذين لا يمتلكون أسس العمل الزراعي ويحتاجون إلى دورات تدريبية في معظم الأحيان .

وتوضح الدراسات السابقة أن متطلبات استقرار السكان في التجمعات الريفية الجديدة كانت تستند في معظم الأحيان على الخبرة المكتسبة من التجربة الطويلة في هذا المجال منذ بداية الخمسينيات، والتي اتبعت في تكوينها منهجا هو أقرب لمنهج "التجربة والخطأ" وبنيت على افتراضات هي أقرب للتصورات المتفائلة وبعيدة عن الواقع المضطرب والتحديات المتزايدة والتغيرات المتلاحقة للريف المصري . ولذلك فإن أهم ما يميز البحث الحالي عن الدراسات التي سبق عرضها هو أنه يندرج تحت نوعية الدراسات التي تحاول أن تستشرف المستقبل بناء على أسس واقعية ، فهو ليس فقط دراسة لتقييم الدراسات السابقة لتجنب تكرار المشكلات والسلبيات ، بل يمكن اعتباره خطوة من خطوات تحقيق رؤية متكاملة سكانية وعمرانيا في إطار

مكاني محدد من خلال تحديد متطلبات السكان الراغبين في الانتقال إلى التجمعات الجديدة
واقترح الآليات لتوفيرها.

٦ الدراسة الميدانية

ترتكز منهجية الدراسة الميدانية على كل من التجربة العملية للباحثين في مشروع "إعداد المخططات العمرانية والإرشادية لقرى مركزى الصف والعياط" (كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، ٢٠٠٢/٢٠٠٣) ، وعلى نتائج مراجعة الدراسات السابقة للتوطنين في المجتمعات الريفية الجديدة التي سبق عرضها . وتم استطلاع آراء الأطراف المختلفة المعنية بقضية استيطان سكان الريف بالتجمعات الجديدة المقترحة بالظهير الصحراوي (وهم السكان والمسؤولين والمتخصصين في تخطيط عمران الريف والتنمية الريفية) عن طريق استمارات استبيان لكل من السكان والمسؤولين ، وعن طريق أسلوب المقابلة للمتخصصين . وقد روعي أن تتضمن استمارات استطلاع الرأى أجزاء مشتركة حتى يمكن مقارنة إجابات المبحوثين على اختلاف فئاتهم (سكان - مسؤولين - متخصصين) . فقد تضمنت استمارتى الاستبيان الخاصة بكل من السكان والمسؤولين التساؤلات الخاصة برأى المبحوثين فيما يلى :

- فكرة إنشاء تجمع جديد بالظهير الصحراوي ، ورأيه فى شكل هذا التجمع
- الأسباب التى تعوق انتقال السكان إلى التجمع الجديد
- العوامل المحفزة على انتقال السكان إلى التجمع الجديد
- مشاكل القرية الدافعة إلى الهجرة منها .

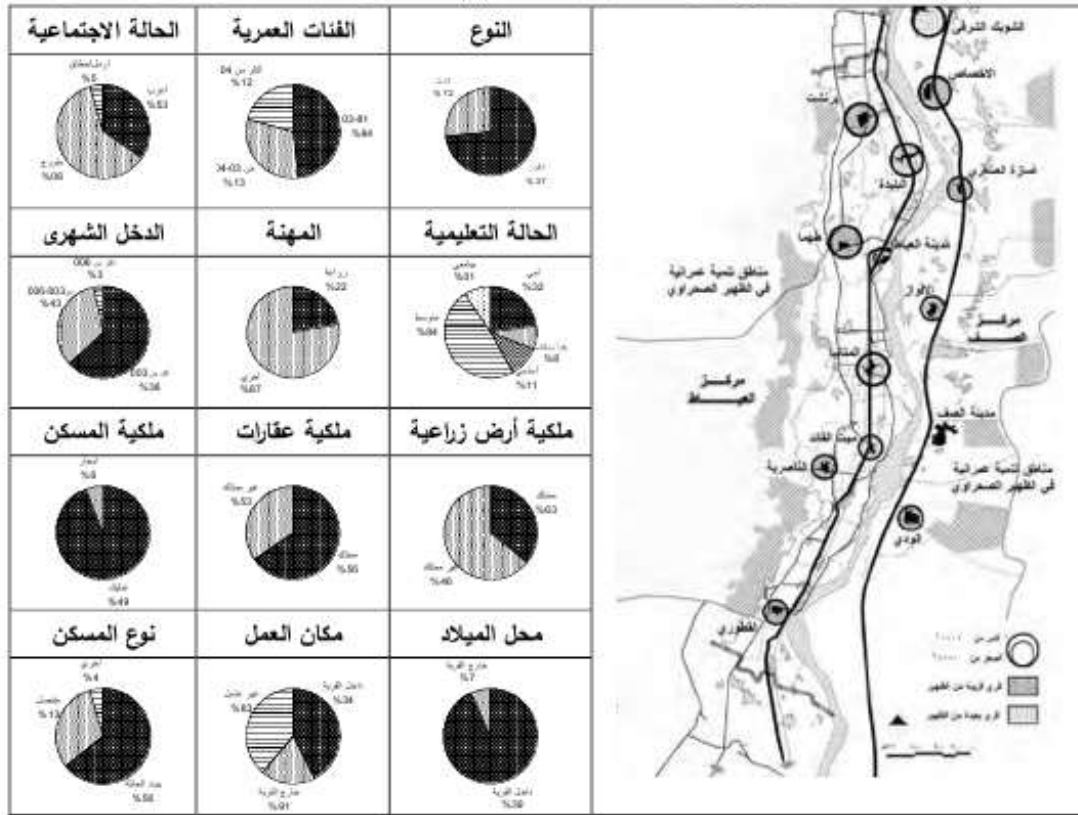
أما بالنسبة للاستمارات الخاصة باستطلاع رأى المسؤولين وأسئلة المقابلة للمتخصصين ، فقد تم التركيز على التساؤلات الخاصة بتحديد شرائح المجتمع الأكثر قابلية للانتقال إلى التجمع الجديد ، ودور الجهات المختلفة فى تحفيز السكان للانتقال إليه ، وكذلك المشاكل والصعوبات التى تعوق كل منها للقيام بهذا الدور .

وتم إجراء الدراسة الميدانية فى شهرى فبراير ومارس ٢٠٠٤ ، فى ١٢ قرية من قرى مركزى الصف والعياط بمحافظة الجيزة (شكل ١) .^(٢٠) وكانت الخطوة الأولى هى إجراء دراسة استطلاعية pilot study لاختبار كفاءة الاستمارات فى تجميع البيانات المطلوبة ، حيث تم استطلاع آراء عينة من السكان بلغت ٣٠ شخصا ، وعينة من المسؤولين (٦ أشخاص) فى قرية

البلدية ، مركز العياط . وتلا ذلك استكمال حوالي ١٢٠٠ استمارة استبيان للسكان (حوالي ١٠٠ استمارة لكل قرية) ، ونحو ٦٠ استمارة للمسؤولين .

وقد روعي أن تكون العينة المختارة من المبحوثين شاملة لخصائص السكان الاجتماعية الاقتصادية المختلفة . ويوضح شكل (٢) خصائص العينة بالنسبة للمتغيرات الاجتماعية الرئيسية ، وهي النوع والفئة العمرية والحالة الاجتماعية والحالة التعليمية والمهنة ، وأيضاً بالنسبة لمجموعة من المتغيرات المعبرة عن مدى الارتباط بالقرية وهي محل الميلاد ومكان العمل وملكية الأراضي الزراعية وملكية وحالة المسكن ، وأخيراً بالنسبة للمتغيرات المعبرة عن مستوى الدخل مثل ملكية وسائل التنقل والأجهزة والأصول ، والدخل الشهري . أما بالنسبة لاستطلاع آراء المسؤولين بالجهات الرسمية فقد روعي أن تكون العينة ممثلة للعاملين بالجهات المختلفة بالوحدات المحلية بالقرى وبمركزى الصف والعياط ومحافظة الجيزة ، وكذلك أعضاء المجالس الشعبية والمسؤولين بجهاز بناء وتنمية القرية والصندوق الاجتماعى وجمعيات تنمية المجتمع . وبالنسبة لمقابلة المتخصصين فقد روعي أن تكون مع خبراء فى الاجتماع والتخطيط العمرانى وإدارة العمران .

شكل (١) القرى المختارة فى الدراسة الميدانية شكل (٢) خصائص عينة المبحوثين من السكان



٧ النتائج والتوصيات

ارتكزت النتائج والتوصيات بصفة أساسية على نتائج الدراسة الميدانية بالإضافة إلى الاقتراحات والتوصيات الواردة في الأدبيات والدراسات السابقة ، ويمكن إيجازها فيما يلي .

١/٧ تأييد فكرة إنشاء تجمع جديد بالظهير الصحراوي ومدى استعداد السكان للانتقال إليه

أيدت الغالبية العظمى من السكان المبحوثين (٨٧% من العينة) فكرة إنشاء تجمع جديد في الظهير الصحراوي ، بينما أبدت نسبة أقل (بلغت نحو ٦٠% فقط من العينة) الاستعداد للانتقال إلى تجمع جديد عند إتاحة الفرصة لذلك . ودراسة إجابات المبحوثين من السكان الذين أيدوا فكرة إنشاء تجمع جديد بالظهير الصحراوي بينما لم يكن لديهم الاستعداد للانتقال وجد أنهم غالباً ما يتمتعون بأوضاع معيشية مستقرة بالقرية سواء من حيث الظروف السكنية الجيدة ، أو الاستقرار المادي المتمثل في الدخل المرتفع نتيجة ملكية الأرض الزراعية ، أو نتيجة لفرص عمل لها وضع اجتماعي متميز في القرية . كما أن مسببات الاستقرار وعدم الاستعداد للانتقال إلى تجمع جديد ظهرت في إجابات الأفراد ذوى السن الكبير الذين لهم أسر وروابط اجتماعية مستقرة ومدة زواج طويلة وخاصة مع خروج الأولاد لسوق العمل . واتضح هذه المسببات بصورة أقوى بالنسبة للمبحوثات من الإناث اللاتي بالرغم من أميتهن واعتمادهن على رب الأسرة ، لديهم شعور بالاستقرار من خلال الروابط الاجتماعية القوية داخل القرية .

٢/٧ شرائح السكان الاجتماعية الراغبة والقابلة للانتقال إلى التجمع الجديد

يوضح جدول (٢) فئات الشرائح الاجتماعية الراغبة للانتقال إلى التجمعات الجديدة بالظهير الصحراوي من واقع إجابات السكان ، والقابلة للانتقال طبقاً لرأى المسؤولين والمتخصصين . ويوضح الجدول أن هناك تطابق في الآراء بالنسبة لشرائح السكان الراغبة والقابلة للانتقال إلى تجمع جديد بالنسبة للفئات العمرية (من ١٨-٣٠ سنة ثم من ٣٠-٤٠ سنة) والحالة الاجتماعية (غير المتزوجين) ومحل العمل (خارج القرية) . أما بالنسبة لمستوى التعليم فتختلف أولويات

الانتقال في رأى السكان والمسؤولين عن رأى المتخصصين . فالسكان المتطلعون إلى مستوى معيشى أفضل في التجمع الجديد هم ذوى المؤهل الجامعى ثم المتوسط ثم الأميين . أما بالنسبة للمتخصصين فيعتقدون أن السكان القابلون للانتقال هم من ذوى التعليم المتوسط أولاً ثم ذوى التعليم الجامعى ثم الذين يقرأون ويكتبون ، واستبعدوا انتقال الأميين . ويمكن تفسير هذا الاختلاف فى ضوء ارتباط معدل البطالة مع مستوى التعليم حيث نجد أن معدل البطالة فى الريف يرتفع بدرجة كبيرة فى فئة ذوى التعليم الجامعى ، وبالتالي فإن هذه الفئة هى أول الفئات الراغبة فى الانتقال . أما المتخصصون فيرون أن فئة ذوى التعليم المتوسط هم الفئة الأكثر قابلية للانتقال لأن فرص العمل المتاحة فى التجمع الجديد (وخاصة فى مراحل النشأة) سوف تكون مناسبة أكثر لهذه الفئة . ولعل هذا السبب أيضاً يكون وراء استبعادهم لفئة الأميين من القابلية للانتقال مع أن الكثير منهم أبدى استعدادهم ورغبته فى الانتقال عند استطلاع رأى السكان .

وكان أكثر السكان الذين أبدوا الرغبة فى الانتقال إلى التجمع الجديد هم الذين يعيشون فى ظروف سكنية غير جيدة (يعيشون فى غرفة أو شقة ضيقة) ومستأجرين لوحدهم السكنية ، حيث يتطلعون إلى سكن أفضل فى المجتمع الجديد يمكنهم أن يملكوه عن طريق الدعم والقروض الميسرة.

جدول (٢) الشرائح السكانية الراغبة والقابلة للانتقال إلى التجمع الجديد

الخصائص الاجتماعية والاقتصادية	أولوية الانتقال	شرائح السكان الراغبة للانتقال	شرائح السكان القابلة للانتقال من وجهة نظر المسؤولين	شرائح السكان القابلة للانتقال طبقاً لرأى المتخصصين
الفئة العمرية	أولى ثانية	من ١٨ - ٣٠ سنة من ٣٠ - ٤٠ سنة	من ١٨ - ٣٠ سنة من ٣٠ - ٤٠ سنة	من ١٨ - ٣٠ سنة
الحالة	أولى	غير متزوج	غير متزوج	غير متزوج

شرائح السكان القابلة للانتقال طبقا لرأى المتخصصين	شرائح السكان القابلة للانتقال من وجهة نظر المسؤولين	شرائح السكان الراغبة للانتقال	أولوية الانتقال	الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والاجتماعية
		متزوج حديثا	ثانية	الاجتماعية
مؤهل متوسط مؤهل جامعي يقرا ويكتب	مؤهل جامعي مؤهل متوسط أمى	مؤهل جامعي مؤهل متوسط أمى	أولى ثانية ثالثة	مستوى التعليم
رجال الأعمال مزارع حرفى	موظف حرفى مزارع	حرفى - أعمال حرة عامل موظف	أولى ثانية ثالثة	المهنة
		أقل من ٣٠٠ جنيه من ٣٠٠ - ٦٠٠ جنيه أكبر من ٦٠٠ جنيه	أولى ثانية ثالثة	الدخل الشهرى
خارج القرية	خارج القرية	خارج القرية	أولى	محل العمل
		غرفة شقة بيت عائلة	أولى ثانية ثالثة	نوع المسكن
		إيجار	أولى	ملكية المسكن

ويعتبر المشتغلون بالحرف وبالأعمال التجارية والحررة البسيطة (مثل البقال أو النجار أو مقاول البناء أو المدرس) هم أول المتطلعين إلى فرصة عمل أفضل فى التجمع الجديد ، يليهم طبقة العمال اليوميين (العاملين فى الأنشطة غير الزراعية مثل أعمال البناء أو النظافة) ، ثم الموظفين فى الجهات الحكومية والخدمية المختلفة . ويختلف هذا الترتيب فى أولويات الفئات من وجهة نظر المسؤولين حيث يروا أن أكثر فئة قابلة للانتقال هم الموظفين ثم الحرفيين ثم المزارعين . ويعكس ذلك الترتيب بالطبع تطلع المسؤولين أنفسهم فى فرص عمل أفضل فى التجمع الجديد . كما أنهم يروا أيضا أن العاملين فى الأنشطة الزراعية لا بد أن يكونوا فى

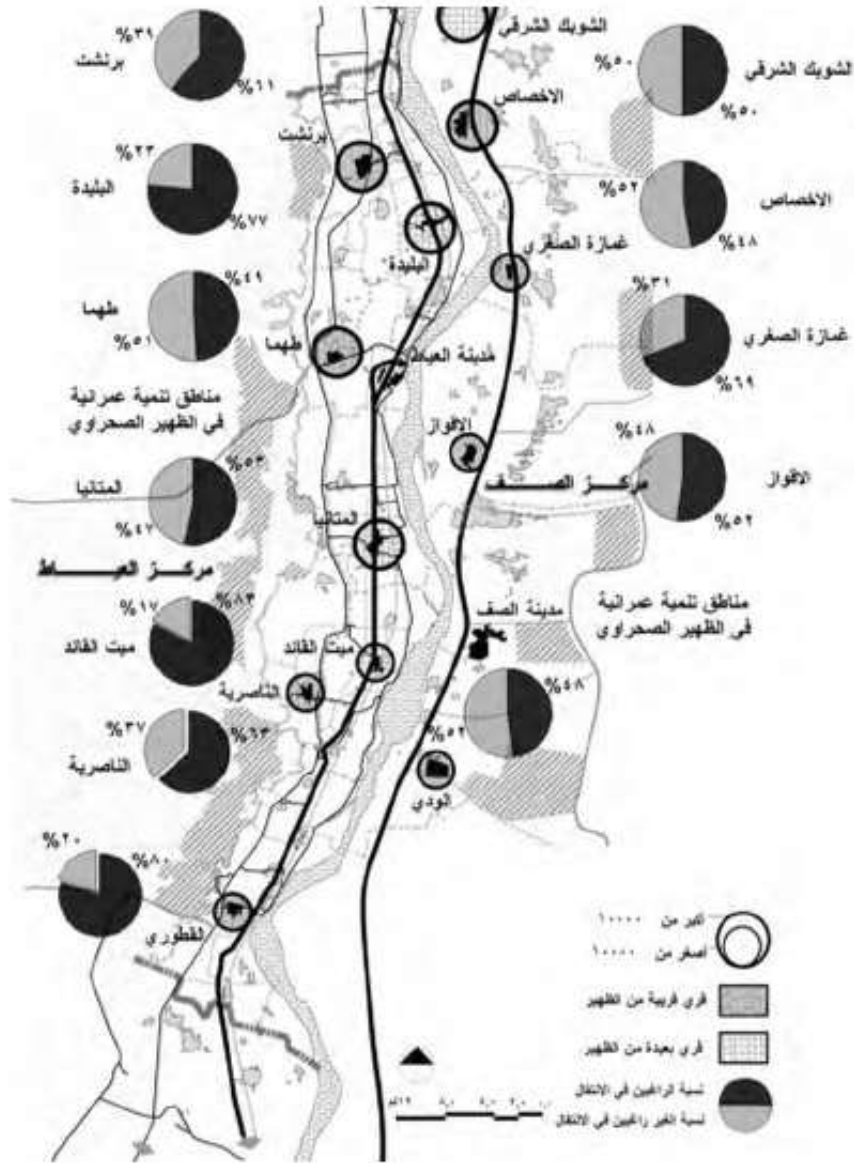
طليعة المنقلين إلى التجمع الجديد للعمل فى استصلاح الأراضى . ويتفق معهم فى هذه الجزئية المتخصصون ، والذين يعطون أهمية أكبر لرجال الأعمال (أصحاب المال والنفوذ) دورا مهما فى إنشاء المشروعات الإنتاجية والخدمية التى يمكن أن يقوم عليها التجمع الجديد . فمن وجهة نظرهم يجب تحفيز انتقال طبقة الصفوة بالمجتمع الريفى أولا ، حيث أنه من المتوقع أن تتوفر لديهم التطلع والتسابق إلى فرض سيطرتهم وتوسيع نفوذهم بالتجمعات الجديدة فى نموذج يحاكي الأنظمة التقليدية المستقرة فى المجتمع الأصلي ، ومما يؤدى بالتالى إلى تشجيع باقى طبقات المجتمع للانتقال معهم فى هذه البيئة المشابهة فى نسقها الاجتماعى للروابط الاجتماعية والاقتصادية السائدة.

٣/٧ خصائص القرى التى يرغب سكانها الانتقال إلى الظهير الصحراوى

توصى الورقة بالبداية فى سياسات التحفيز فى القرى البعيدة عن الظهير الصحراوى والقرى الصغيرة الحجم . فقد أثبتت الدراسة أن سكان القرى البعيدة أكثر قابلية للانتقال وذلك بسبب التأثير الحضرى للتجمعات الحضرية القريبة (مثل مدينة الصف والعياط) ، مما يزيد من الكثافة السكانية ويحد من الامتداد على الأراضى الزراعية نتيجة الرقابة المشددة عليها ، وذلك بالإضافة إلى ارتفاع درجة الوعى والتعليم لدى سكان هذه القرى ، وبالتالي زيادة الرغبة فى الانتقال إلى التجمعات الجديدة. كما أن سكان القرى الأقل حجما من ١٠٠٠٠ نسمة هم الأكثر رغبة فى الانتقال لمحدودية الأنشطة فى الزراعة واقتصارها على عدد محدود من السكان ، مما يولد الرغبة فى إيجاد فرص عمل أفضل فى التجمعات الجديدة . ويوضح شكل (٣) ، الذى يبين نسب الموافقين من السكان المبحوثين على الانتقال إلى تجمعات جديدة بالظهير الصحراوى بالقرى فى حالة الدراسة ، أن القرى التى بها نسبة موافقة أكثر من ٦٠% من السكان المبحوثين هى قرى البليدة وبرنشت وميت القائد والناصرية والقطورى بمركز العياط ، وقرية غمازة الصغرى بمركز الصف . وكل هذه القرى هى قرى صغيرة الحجم (ذات عدد سكان أقل من ١٠٠٠٠ نسمة) فيما عدا البليدة وبرنشت ، كما أنها بعيدة عن الظهير الصحراوى المتاخم فيما عدا قرى الناصرية والقطورى وغمازة الصغرى . ويشذ عن القاعدة قرى الأقواز والودى بمركز الصف التى بالرغم من صغر حجم سكانها وبعدها عن الظهير الصحراوى المتاخم إلا أن ٥٢%

و٤٨% فقط من السكان المبحوثين فى القرىتين أبدو استعدادهم للانتقال إلى تجمع جديد ، وقد يرجع ذلك إلى أن هذه القرى متاخمة للظهير الصحراوى ولها إمكانية امتداد عليه .

شكل (٣) النسب المئوية للمبحوثين الراغبين في الانتقال إلى تجمعات جديدة بقرى الريف والعياط



٤/٧ العوامل المحفزة لانتقال السكان إلى التجمعات الريفية الجديدة

يوضح شكل (٤) "العوامل المحفزة" (العمود الأول من الشكل) وعلاقتها مع "العوامل الدافعة" للانتقال من القرية القائمة (العمود الثاني) ومع "العوامل المعوقة" للانتقال إلى التجمع الجديد (العمود الثالث). فالعوامل المحفزة لانتقال السكان إلى الظهير الصحراوي هي "عوامل الجذب" التي تمثل مقومات ومواصفات التجمع الجديد، والتي تحاول أن تتفادى "عوامل الطرد" المتمثلة في مشاكل القرية القائمة، وأن تتغلب على "العوامل المعوقة" للانتقال السكان واستيطان التجمع الجديد عن طريق توفير البدائل المناسبة لتحقيق ارتباط سكان التجمعات الجديدة بالقرى القائمة. ويوضح شكل (٥) النسب المئوية لإجماع السكان والمسؤولين على أولوية العوامل المحفزة لانتقال السكان إلى التجمع الجديد، وشكل (٦) النسب المئوية لإجماعهم على قوة تأثير مشاكل القرية الدافعة للانتقال، وشكل (٧) النسب المئوية لإجماعهم على قوة تأثير أسباب معوقات الانتقال.

ويعتبر توافر الخدمات العامة والمرافق الأساسية من أهم العوامل المحفزة على انتقال السكان إلى أي تجمع جديد حيث أنها تعتبر من المقومات الأساسية لقيام التجمع وتشجيع الاستيطان والاستقرار به. ويعتبر تأمين الخدمات واستيفاء الاحتياج الكمي لها في التجمعات الجديدة من الشروط الأساسية لنجاح الاستيطان حيث أن الخدمات تعتبر من أهم أسباب ارتباط السكان بالقرية القائمة. كما يجب عدم إغفال عامل كفاءة الخدمات ومستوى أدائها حيث أن مشكلة الضعف النوعي للخدمات تعتبر من المشاكل المزمنة بالقرية القائمة وتمثل تحدياً لاستقرار السكان في التجمعات الريفية الجديدة.

ومن العوامل المحفزة الهامة أيضاً توفير المساكن وأراضى البناء من خلال تقديم التسهيلات في صورة قروض ميسرة وطويلة الأجل أو في صورة دعم لمواد البناء. وهذه العوامل ترتبط ارتباطاً مباشراً بحل مشاكل القرية الحالية والمتمثلة في ارتفاع أسعار المساكن وتدهور المباني السكنية القديمة وعدم وجود المسكن الملائم. كما يجب العمل على توفير وتشجيع وتسهيل إجراءات الملكية العقارية، حيث أنها تعد من أهم معوقات انتقال السكان إلى التجمع الجديد.

ويمثل التجمع الجديد بما يقدمه من فرص عمل متنوعة من خلال استصلاح الأراضى أو المشروعات الإنتاجية والخدمية ومشروعات الصناعات الصغيرة والأنشطة الحرفية مخرجا حقيقيا لحل مشكلة البطالة وتحسين مستوى الدخل ، وخاصة لفئة شباب الخريجين وذوى المؤهلات المتوسطة الذين لا يجدون فرص عمل مناسبة بالقرية القائمة .

ولا بد من توفير أنظمة التعامل مع المخلفات الصلبة فى التجمع الجديد منذ مراحل إنشائه الأولى (نظام تجميع المخلفات المنزلية أو المخلفات الزراعية - نظام التخلص من القمامة) ، وذلك لتلافى التلوث البيئى والبصرى الناتج عن نقص وعدم فاعلية الأنظمة الحالية فى القرية القائمة . وترتبط هذه القضية بأهمية نشر الوعى البيئى لسكان التجمع الجديد ، ومراعاة مناسبة تكلفة تجميع القمامة لدخول الشرائح الاجتماعية ، وكذلك دراسة كيفية الاستفادة من المخلفات وإنشاء المشروعات الصغيرة الخاصة بالتجميع أو إعادة تدوير المخلفات .

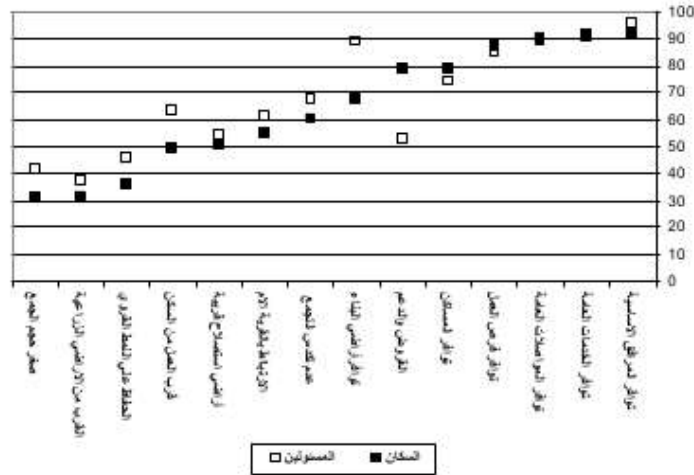
ونشير دراسات تقييم التجارب السابقة إلى مشكلة العزلة التى يعانى منها السكان بقرى الاستصلاح الجديدة التى قد تسبب عدم تكيفهم مع المجتمع الجديد مما يضطرهم فى النهاية إلى هجره والعودة إلى مواطنهم الأصلية . ولذلك يجب أن يكون توفير المواصلات العامة إلى التجمعات الريفية الجديدة وربطها بالطرق الرئيسية بالإقليم موضوعا محوريا لتسهيل حركة السكان إلى التجمع الجديد وارتباطهم بالقرى والمدن فى المركز .

شكل (٤) العوامل المحفزة والدافعة والمعوقة لانتقال السكان إلى التجمعات الريفية الجديدة

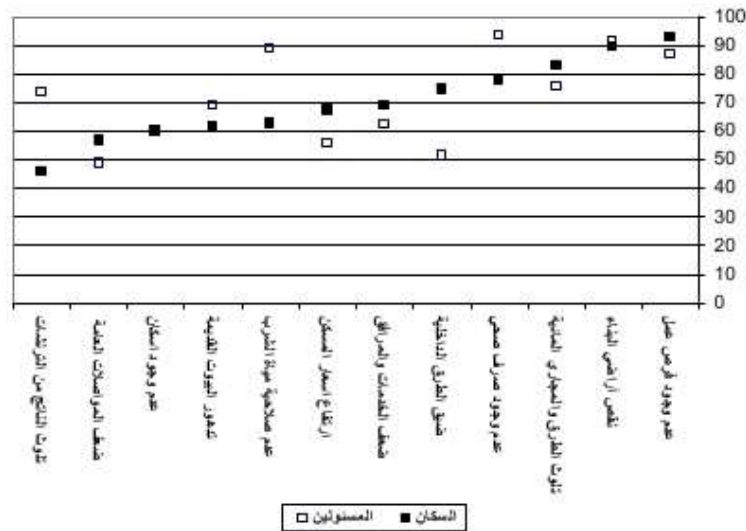
العوامل المعوقة لانتقال إلى التجمع الجديد	العوامل الدافعة لانتقال من القرية القائمة	العوامل المحفزة لانتقال إلى التجمع الجديد
أسباب عدم الانتقال واستيطان التجمع الجديد	مشاكل القرية الحالية	مقومات ومواصفات التجمع الجديد لتفادي مشاكل القرية القائمة وللتغلب على معوقات الانتقال
• الارتباط بالخدمات داخل القرية أو في محيطها	• ضعف الخدمات والمرافق • عدم وجود صرف صحي مناسب • ضيق وتدهور الطرق الداخلية	• توافر الخدمات والمرافق
• ملكية العقارات بالقرية	• ارتفاع أسعار المساكن • تدهور البيوت القديمة وعدم إمكانية تعليتها • عدم وجود إسكان ملائم • عدم توافر أراضي لبناء مساكن	• توفير المساكن • توفير أراضي للبناء • تسهيلات للبناء (قروض ودعم)
• الارتباط بالعمل داخل القرية أو في محيطةا	• عدم وجود فرص عمل مناسبة (البطالة) • ضعف الدخل	• إيجاد فرص عمل متنوعة • توفير أراضي استصلاح
	• تلوث الطرق والمجاري المائية بالقمامة • عدم صلاحية مياه الشرب • التلوث الناتج عن تسرب ترشحات الصرف الصحي	• توفير بيئة غير ملوثة
• ضعف المواصلات لربط التجمع الجديد بالقرية	• ضعف المواصلات العامة إلى القرية	• توفير مواصلات عامة

العوامل المعوقة للانتقال إلى التجمع الجديد	العوامل الدافعة للانتقال من القرية القائمة	العوامل المحفزة للانتقال إلى التجمع الجديد
<ul style="list-style-type: none"> • الارتباط بالأسرة أو الأهل (العزوة) • الانتماء للمكان • الروابط والعلاقات الاجتماعية • ملكية الأراضي الزراعية 		<ul style="list-style-type: none"> • ارتباط التجمع الجديد بالقرية • الحفاظ على نمط المعيشة القروي • تقارب حجم التجمع الجديد من حجم القرية القائمة • التقرب من الأراضي الزراعية • عدم تكديس التجمع الجديد • قرب العمل من المسكن

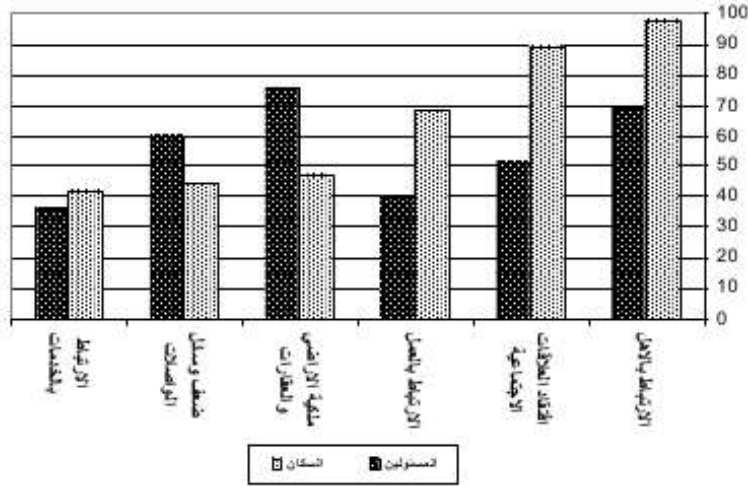
شكل (٥) النسب المئوية لإجماع السكان والمسؤولين على أولوية عوامل تحفيز الانتقال إلى التجمع الجديد



شكل (٦) النسب المئوية لإجماع السكان والمسؤولين على قوة تأثير مشاكل القرية الدافعة للانتقال



شكل (٧) النسب المئوية لإجماع السكان والمسؤولين على قوة تأثير أسباب معوقات الانتقال إلى التجمع الجديد



وتمثل عوامل الأوضاع المعيشية المستقرة المتمثلة في الارتباط بالمجتمع المحلي والروابط والعلاقات الاجتماعية والانتماء للمكان وملكية الأراضي الزراعية في محيط القرية أهم الأسباب التي تعوق انتقال السكان إلى التجمعات الجديدة بالظهير الصحراوي بالرغم من قربها من القرى القائمة ومنشأ الهجرة . ويمكن التغلب على هذه المعوقات عن طريق تخطيط وتصميم التجمع الجديد بمواصفات تحقق هذه الروابط مثل الحفاظ على النمط القروي في تصميم المسكن وتخطيط التجمع ، ومراعاة عدم تكديس التجمع وتقارب حجمه من أحجام القرى القائمة (لا يزيد حجم السكان عن ١٥ - ٢٠ ألف نسمة) ، ومراعاة توفير النسيج المتضام الذي يحقق سهولة الوصول إلى الخدمات والعمل عن طريق مسافات السير .

٥/٧ دور المنظمات والمؤسسات المعنية في تحفيز انتقال السكان والاستيطان

فيما يلي نتناول الورقة التوصيات الخاصة بالأدوار المقترحة للجهات المعنية بتتمة وإدارة القرية من خلال الدراسات السابقة ونتيجة لآراء المسؤولين والمتخصصين المستطلعة بهذه الدراسة .

دور الدولة (٢١)

ترتكز مسؤولية الحكومة على وضع خطة إنمائية متكاملة للريف تكفل إقامة مجموعة من القرى الجديدة وأراضى الاستصلاح فى الظهير الصحراوى لاستيعاب الزيادة السكانية وحماية الأراضى الزراعية من الزحف العمرانى . ويجب أن تعمل الخطة فى إطار من التنسيق بين الإدارة المحلية والهيئة العامة لتعمير واستصلاح الأراضى وفقاً للقانون الذى يحدد اختصاصات كل منهما . ولتحقيق ذلك يتطلب توجيه الإنفاق الحكومى المخصص للتنمية الريفية إلى التجمعات الجديدة فى الظهير الصحراوى حتى يمكن للحكومة المساهمة فى توفير البنية الأساسية والخدمات فى المرحلة الأولى للتنمية ، وكذلك لإعداد جهاز تنفيذى مؤهل لوضع وتنفيذ سياسة واضحة لإدارة التجمعات تحقق الاستقلالية ولا مركزية اتخاذ القرار ، وتتغذى المشاكل والمعوقات التى ظهرت فى التجارب السابقة . كما يجب على الجهاز الحكومى أن يقوم بتسهيل الإجراءات القانونية والإدارية وإيجاد حوافز مختلفة لتشجيع القطاع الخاص الاستثمارى على المشاركة فى تنمية التجمع الجديد ، وكذلك تحقيق التكامل مع المنظمات غير الحكومية وتوفير التسهيلات والبيانات اللازمة كي يقوموا بدور إيجابى وفعال . كما يشمل الدور الحكومى تبنى حملة للتوعية والترويج للتجمعات الجديدة فى وسائل الإعلام والإسراع بتنفيذ تجربة ناجحة ولو كانت محدودة الحجم لاستخدامها فى هذا الترويج.

وتحتاج قضية الإدارة المحلية إلى مراجعات قانونية وسياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية تهدف إلى إعطاء المحليات مساحة أوسع فى حرية اتخاذ القرار ، فضلاً عن المتابعة والتقييم حيث أن المركزية تؤدي إلى خلل وبطء فى التنفيذ . كما يجب على الحكومة تأسيس بنىءات سياسية يتوافر لديها قنوات اتصال سليمة مع المجتمع لتسهيل عملية احتواءه فى إطار السياسات العامة للدولة لتحقيق خططها وبرامج وتحفيز المشاركة الشعبية .

ومن هذا المنطلق ، فإن النمط الإدارى المقترح لإدارة التجمعات الريفية الجديدة هو الإدارة بالتمكين empowerment ، الذى يقوم على مبدأ تمكين العناصر البشرية التى ستقبل الاستقرار فى المجتمعات الجديدة فى حكم وإدارة شئونها بطريقة تسمح لها باتخاذ القرارات اليومية

والبعيدة المدى بشكل يعبر عن مصالحها . و يتطلب هذا نظام لا مركزى ، حيث تكون السلطات الشعبية والإدارية هي صاحبة السلطة الحقيقية فى الحكم ، وبما لا يتعارض مع المصالح العليا للدولة .

دور الإدارة المحلية

للإدارة المحلية دورا هاما فى التنسيق بين الجهات والمؤسسات المختلفة للتوعية بأهمية الانتقال إلى التجمع الجديد عن طريق تفعيل دور القيادات الطبيعية بالقرية وإعدادهم للقيام بدور إيجابى فى تحفيز السكان على الانتقال ، ودعم الحركات التعاونية والأهلية فى هذا المجال . ويجب أن تتركز جهود الإدارة المحلية فى حل مشكلات العمران القائم من نقص فى فرص العمل والخدمات والإسكان والأسواق من خلال سد هذا العجز وتوفير الاحتياجات المستقبلية بالتجمعات الريفية الجديدة فى الظهير الصحراوى بوصفها امتداد للعمران القائم ، مع دعم وسائل المواصلات والاتصال اللازم بينهما وذلك فى إطار مخطط إقليمى معتمد ، وإمداد التجمعات الجديدة بالمرافق والبنية الأساسية اللازمة .

ويرتبط الدور الذى يجب أن تقوم به الإدارة المحلية فى التجمع العمرانى الجديد بالظهير الصحراوى بالدور الذى تقوم به الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية (التابعة لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى) ، حيث أن الظهير الصحراوى للمعمور المصرى القائم يقع تحت سلطة وإدارة هاتين الجهتين وفقا لقانون نظام الإدارة المحلية رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٩ ، ووفقا للقانون رقم (١٤٣) لسنة ١٩٨١ فى شأن الأراضى الصحراوية والقانون رقم (٧) لسنة ١٩٩٦ فى شأن أملاك الدولة الخاصة^(٢٢) ولكل جهة من هذه الجهات الهيكل التنظيمى والإدارى الذى يمكنها من القيام باستصلاح وتعمير الظهير الصحراوى وإنشاء التجمعات الريفية الجديدة فيه . ويمكن من خلال مشاركة الجهتين والتنسيق بينهما تحقيق ذلك من خلال تحديد دور وصلاحيات كل جهة من الجهات . فنقوم الإدارة المحلية بالتصرف فى أراضى البناء وتوفير الإسكان والخدمات العامة والأنشطة الحرفية والإنتاجية والمرافق ، بينما تقوم الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية بالتصرف فى الأراضى الزراعية وتبنى العمل الزراعى

والإنتاجى التابع له من خلال الجهات التابعة لها . وهذا التنسيق يحتاج إلى دراسة مستفيضة - خارج نطاق هذه البحث - لتحديد صلاحيات كل جهة من الجهات ، وخاصة مع وجود ازواجية فى الجهات التى يمكن أن تقوم بالعمل .

ويوصى البحث بالاهتمام بالمشروعات الإنمائية الأكثر أهمية والتي يمكن أن تحقق نتائج سريعة وملموسة لأهالى التجمع القروى الجديد ، مثل البدء بالمشروعات الإنتاجية والتعاونية ومراكز التدريب ، وكذلك توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنشاء الخدمات اللازمة مثل المدارس والمستشفيات والوحدات الاجتماعية ، وتوفير الكوادر التى ستقدم الخدمة من خلال التعاون والتنسيق بين الجهود الأهلية والتسهيلات الحكومية . ويمكن فى هذا الصدد اقتراح إحياء فكرة الوحدات الخدمية المجمعنة التى نجحت بصورة كبيرة منذ إنشائها فى القرى القائمة مع بداية الستينيات من القرن الماضى .^(٢٣)

وتوصى الدراسة بأن تقوم الإدارة المحلية على ترسيخ مبدأ المشاركة الشعبية فى تحفيز الانتقال إلى المجتمع الريفي الجديد ، فبرنامج الانتقال يجب أن يكون أساسه حركة شعبية وجماعية ، وأن يكون نابع من دوافع السكان وتطلعاتهم لمستقبل معيشى أفضل ، وليس مجرد مخطط ومشروع رسمى ألقى عليهم من جانب الدولة . كما أن المشاركة الشعبية - من خلال الأساليب الجماعية التى تنتهجها فى برامج التنمية - تهيئ المجتمع على تقبل التغيير فى الأوضاع التقليدية ، وتولد الشعور بالأمان للتغلب على الخوف من الفشل الذى يتولد مع قبول أى شئ جديد .

ومن الآليات المحفزة لاستيطان التجمعات الجديدة التى يمكن أن تنفذها الإدارة المحلية العمل على توطين الأجهزة والمؤسسات الحكومية فى التجمعات الجديدة لتعمل كأقطاب نمو لتوطين قطاع كبير من العمالة وجذب الخدمات الجديدة ، وإنشاء جهاز تنفيذى وإدارى للتجمع الجديد للتغلب على مشكلة تعدد الجهات المعنية وتداخل الاختصاصات فيما بينها وتسهيل الإجراءات ،

وتقديم الحوافز والتسهيلات سواء بالنسبة لفرص العمل أو الحصول على المسكن أو أراضي البناء . (٦٤)

دور الأجهزة والبرامج القومية

توجد العديد من الأجهزة والمؤسسات القومية المعنية بالريف المصرى والتي تملك من البرامج والخبرات والتجارب ما يمكن أن يؤهلها للقيام بدور فعال وأساسى فى إقامة وتنمية القرى الجديدة فى الظهير الصحراوى وتحفيز انتقال سكان الريف إليها . وهذه الأجهزة قادرة على إحداث تغيير بنائى ووظيفى فى الأنساق والنظم والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الريفى القائم عن طريق الجهود التنموية المبنية على رفع درجة الوعى بالقضايا القومية والتعليم والتنشئة والإقناع ، مما يزيد من تقبل سكان الريف لفكرة الانتقال إلى التجمعات الريفية الجديدة . فيمكن الاستفادة من جهاز بناء وتنمية القرية وخبرة برنامج شروق للتنمية الريفية المتكاملة فى إنشاء وتنمية وتعمير التجمعات الريفية الجديدة ، وخاصة فى مجالات المشروعات الإنتاجية والخدمية والإسكان . كما يمكن للصندوق الاجتماعى للتنمية القيام بدور هام فى تحفيز استيطان التجمعات الريفية المقترحة عن طريق تقديم الخبرة الفنية المطلوبة لصغار المستثمرين أو ملاك أراضي الاستصلاح ، وتمويل بعض المشروعات التنموية والخدمية الصغيرة من خلال توفير المعدات والمواد اللازمة ، وتوفير القروض الميسرة سواء لشراء الأرض أو بناء المسكن أو إعطاء حوافز للمنتقلين إلى التجمع الجديد . أما المجلس القومى للمرأة فيمكن أن يشارك من خلال رفع قدرة المرأة الريفية على المشاركة فى التنمية من خلال التعليم والتدريب ونشر برامج التوعية . ويمكن أن يتم ذلك عن طريق تحقيق قيادات محلية من النساء ومحاربة أمية المرأة وتوعية المرأة للقيام بدور إيجابى فى تحفيز الأزواج والأبناء على الانتقال ، والمساهمة فى إنشاء مشروعات لتشغيل المرأة ومراكز تأهيل وتدريب لها .

دور مؤسسات المجتمع المدنى

من الضرورى تقوية مؤسسات المجتمع المدنى (المتمثل فى منظمات المجتمع المحلى مثل الجمعيات الأهلية ومؤسسات القطاع الخاص ورجال الأعمال والمستثمرين) ، وذلك من خلال

تنشيط التنظيمات والهيئات الوسطى التي تقف بين الدولة والأفراد وتحمى حقوقهم وتدفعهم نحو الاعتماد على النفس والمشاركة الفعالة في تنمية مجتمعهم مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية والمجلس القومي للمرأة والجمعيات الأهلية . وقد اتضح من الدراسة أن بعض الجهات غير الحكومية يمكنها أن تلعب دورا حيويا في إنجاح التجربة ، خاصة في المراحل الأولى . فالجمعيات الأهلية القومية ، مثل جمعية "الخروج من الوادى" ، يمكنها أن تلعب دور هام في توعية السكان وتحفيزهم على الانتقال عن طريق عرض التجارب الناجحة ، وعن طريق إعداد القيادات الطبيعية بالقرية للمشاركة في برنامج لتحفيز على الانتقال والإسهام في إنشاء وتقديم الخدمات في التجمعات الجديدة. أما جمعيات تنمية المجتمع المحلى فيمكن أن تلعب دورا مهما في محاولة التأثير على اتجاهات انتقال السكان إلى التجمعات الجديدة وتوجيهها ، وتوفير الحوافز المناسبة للانتقال ، وتحويل عمليات الهجرة من الصورة الفردية إلى الصورة الجماعية من خلال إنشاء جمعيات لتنشيط الهجرة إلى التجمعات الجديدة أو التركيز على العصبية والقبلية التي تهجر إلى المدن الكبرى وتجد لنفسها صيغة رسمية في شكل جمعية أو رابطة باسم القرية أو القبيلة التي ينتسبون إليها. (٢٥)

أما القطاع الخاص الاستثمارى ، فإنه يمكن أن يساهم في تنمية التجمعات عن طريق المساهمة في استصلاح الأراضى والأنشطة الاقتصادية المختلفة ، خاصة إذا تم تسهيل الإجراءات وتوفير بعض الحوافز (كالإعفاء الضريبي) لتعويض انخفاض الربح في المراحل الأولى .

دور الجهات الأجنبية

يمكن دور الجهات الأجنبية في تقديم المعونة المالية أو الفنية لبعض المشروعات الإرشادية demonstration projects التي يمكن أن تمثل حافزا لانتقال السكان إلى التجمع الريفي الجديد وتعمل من معدلات استيطانه . وهذه المشروعات تتسم بالمشاركة وتهدف إلى تمكين المجتمع المحلى من القيام بعملية التنمية وإدارتها . وهذه النوعية من المشروعات يمكن أن تكون مشروعات خدمية أو إنشاء جمعية أهلية أو مشروعات إنشاء المساكن النواة core houses حيث يكون المنتفع مسؤولا عن بناء المسكن من خلال توفير القروض المادية ومواد

البناء المدعمة . ويمكن أيضا الاستفادة من القروض والمنح الأجنبية في تمويل إنشاء مشروعات المرافق والبنية الأساسية التي تتطلب موارد مالية ضخمة .

Incentive mechanisms for rural population settlement in urban communities

Abstract

Within the scope of a project aiming at planning villages in the Governorate of Giza, the Faculty of Urban and Regional Planning (FURP) (Cairo University) has proposed a strategic regional framework that included new proposed villages on the governorate's desert hinterland to solve the acute problems of population growth and encroachment on agricultural land. This paper aims at identifying both the requirements and the constraints for the success of such new rural settlements through exploring the socioeconomic groups that are willing to settle in the new villages as well as identifying both the *push* and *pull* factors that may motivate their settlement. The paper also envisages the roles of different actors in the motivating process. These actors include national and local governmental agencies, the private sector, and the civil society's organizations.

The paper argues that the success of the settlement process must take into account the socioeconomic changes that have affected the traditional way of life in rural areas. It also emphasizes the importance of adopting a participatory approach into the process. The close distance between the proposed new settlements on the desert hinterland and the existing villages in the Nile Valley will also facilitate *social adaptation* and *community homogeneity* that constituted major obstacles for rural settlement in land-reclamation villages within the last fifty years.

In addition to presenting a critical review on previous rural settlement studies of land-reclamation villages, the paper adopts a case study research on twelve villages in Markaz Al Ayyat and Al Saf (Governorate of Giza) as a sample for rural settlement in the Nile Valley. Extensive structured questionnaires and interviews were conducted with local residents (about 100 individuals in each village), government officials (about 60 officials in governorate and local agencies), as well as experts in rural development (about 20 university professors). It is hoped that this paper would constitute a step towards realizing FURP's vision in establishing new proposed villages on the desert hinterland of the Nile Valley.

Keywords:

Egyptian Villages, desert hinterland villages, urban growth on agricultural land, rural development and settlement

References

الهوامش والمراجع

- (١) عبد المحسن سلامة (٢٠٠٣) "برغم كل القرارات والقوانين - اغتيال الأرض الزراعية"، الأهرام، ١٩ يوليو.
- (٢) كلية التخطيط الإقليمي والعمراني - جامعة القاهرة (٢٠٠٢/٢٠٠٣) المخططات العمرانية الإرشادية لقرى الجمهورية : قرى مركزى الصف والعياط - محافظة الجيزة ، الهيئة العامة للتخطيط العمراني ، القاهرة .
- (٣) يندرج اهتمام الباحثون بقضية هذه الدراسة في إطار الاهتمامات المشتركة لأعضاء هيئة التدريس بكلية التخطيط الإقليمي والعمراني المرتبطة بموضوع الحفاظ على الأرض الزراعية ، فبالإضافة إلى الاشتراك في إعداد المخططات الإرشادية للقرى المصرية ، قام العديد من أعضاء هيئة التدريس بكلية التخطيط الإقليمي والعمراني بأبحاث ترتبط بهذه القضية . راجع على سبيل المثال الأوراق البحثية بكتيب المؤتمر الرابع للريف المصرى عن "تحو مستقبل ريفي أفضل" ، والذي نظمته كلية الهندسة بجامعة المنوفية في ١٥ - ١٧ سبتمبر ٢٠٠٣ . كما اتفقت آراء العديد من المتخصصين في التنمية الريفية على هذا المدخل ، وانعكست آرائهم في مقالات عديدة خلال السنوات الماضية ، نذكر منها على سبيل المثال المقالات التالية بجريدة الأهرام : محمد عمر الطنوبى (٢٠٠١) "القرية المصرية بين الماضى والحاضر" ، ٣١ يناير - مجدى محمد النحاس (٢٠٠١) "التوجه المستقبلى للقرية المصرية" ، ٣١ يناير - السعيد بدوى (٢٠٠١) "واقع الريف المصرى" ، ١٧ مايو - عمر الفاروق (٢٠٠١) "الريف المصرى .. نظرة مستقبلية" ، ١٧ مايو - عبد المحسن سلامة (٢٠٠٣) "برغم كل القرارات والقوانين .. اغتيال الأرض الزراعية" ، ١٩ يوليو - بهيرة مختار (٢٠٠٣) "القرية الجديدة هي الحل" ، ١١ أكتوبر - عيبر الضمراني (٢٠٠٣) "الرقعة الزراعية .. للقول أم للمأوى؟" ، ٢٣ أكتوبر - مديحة النحرولى (٢٠٠٤) "لوقف الاعتداء على الأرض الزراعية : الظهير الصحراوى .. طريق المستقبل" ، ٢ يناير . كما تجدر الإشارة إلى أن القضية التنموية التى يهتم بها هذا البحث تعتبر من القضايا الحيوية المعاصرة التى تناولتها أجندة لجنة السياسات بمؤتمر الحزب الوطنى الديمقراطى مؤخرًا ، والتى تم فيها مناقشة قضايا الحفاظ على الأراضى الزراعية

- بعد إلغاء أوامر الحاكم العسكرى ، وقضية المشاركة ومشكلات الشباب وحقوق المواطنة - راجع : الأهرام (٢٠٠٣) "ورقة الحزب الوطنى حول اتجاهات النمو العمرانى : سياسات جديدة للحفاظ على الأرض الزراعية .. قواعد صارمة لمواجهة الاعتداءات على الأرض' ، الأهرام ، ٢٧ سبتمبر .
- (٤) وصل عدد المجتمعات الجديدة الريفية عام ١٩٧٢ إلى حوالى ٥٠٠ تجمع يسكنها حوالى ٤٠ ألف أسرة يبلغ عدد أفرادها حوالى ١٠٠ ألف نسمة ، صلاح العبد (١٩٩) 'التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية وأثرها فى التخطيط التكاملى للتنمية الريفية' فى سياسات التنمية الريفية ، المجلد الثانى ، تحرير محمد رياض الغنيمى وآخرون، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ص ١٠٩ .
- (٥) جيهان سيد (١٩٩٩) 'تجربة تخطيط التجمعات الريفية المستحدثة فى مناطق استصلاح الأراضى الجديدة' ، رسالة ماجستير ، كلية التخطيط العمرانى ، جامعة القاهرة ، ص ١٢ بملحق الرسالة .
- (٦) صلاح العبد ، مرجع سبق ذكره .
- (٧) مريم احمد مصطفى ، وعبد الله محمد عبد الرحمن (٢٠٠١) علم اجتماع المجتمعات الجديدة ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية .
- (٨) جيهان سيد ، مرجع سبق ذكره .
- (٩) ثروت شلبي (١٩٩٩) توشكى - اقتصاديا - سياسيا - اجتماعيا : إيجابيات - سلبيات ، دار الكتاب الحديث، القاهرة .
- (١٠) كلية التخطيط الإقليمى والعمرانى - جامعة القاهرة (٢٠٠٢/٢٠٠٣) دراسة سبق ذكرها . وقد قام الباحثون فى إطار هذه الدراسة بإعداد المخططات الإرشادية للقرى الأم (عواصم الوحدات المحلية القروية) فى مركزى الصف والعياط (عدد ١٢ قرية) ، وتم دراسة هذه القرى ميدانيا من النواحي العمرانية والاجتماعية فى الفترة من أول فصل الصيف عام ٢٠٠٢ وحتى نهاية شتاء ٢٠٠٣ .
- (١١) لمزيد من التفصيل أنظر أيضا : كمال سعيد (١٩٨٩) توطين شباب الجامعات فى المجتمعات الصحراوية المستحدثة ، رسالة دكتوراه ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة

- حلوان ؛ وعمرو زكى (١٩٩٧) 'الاستيطان فى المدن الجديدة' ، رسالة ماجستير ، كلية التخطيط الإقليمى والعمرانى ، جامعة القاهرة ، والتي تناول فيها دراسات قامت بها كلية التخطيط الإقليمى والعمرانى لتقييم المجتمعات العمرانية الجديدة مثل مدن العاشر من رمضان والسادات والسادس من أكتوبر ومدينة الصالحية الجديدة ومدينة ١٥ مايو .
- (١٢) محمود مراد (٢٠٠٣) 'حتى لا تلتهم ثعابين العشوائية أراضينا الزراعية : الزراعة وإنتاج الغذاء .. قضية أمن قومى ، ولكن من يسبق الآخر : توفير البديل أم تعظيم التجريم؟' - ندوة الأهرام، الأهرام ، ٢١ نوفمبر .
- (١٣) ثروت شلبي ، مرجع سبق ذكره .
- (١٤) عمرو زكى ، مرجع سبق ذكره .
- (١٥) جيهان سيد ، مرجع سبق ذكره .
- (١٦) لمزيد من التفصيل أنظر أيضا : محمد سيد محمد فهمى (١٩٩٠) تقويم برامج للتنمية المجتمع المحلى فى المجتمعات المستحدثة ، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة أسيوط ، وعادل موسى جوهر (١٩٩٠) مشكلات المنتفعين بالمجتمعات الصحراوية المستحدثة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان .
- (١٧) كلية التخطيط الإقليمى والعمرانى - جامعة القاهرة (٢٠٠٢/٢٠٠٣) دراسة سبق ذكرها .
- (١٨) مريم احمد مصطفى ، وثروت شلبي ، وجيهان سيد - مراجع سبق ذكرها .
- (١٩) ثروت شلبي ، وجيهان سيد - مراجع سبق ذكرها .
- (٢٠) وهى قرى غمازة الصغرى والودى والأقواز والشوبك الشرقى والاحصاص فى مركز الصف ، وقرى البليدة وميت القائد والمتانيا وبرنشت وطهما والناصرية والقطورى بمركز العياط . وهذه التجمعات هى قرى الوحدات المحلية الريفية فى المركزين ، وتم دراستها من قبل الباحثين ضمن 'مشروع إعداد المخططات العمرانية الإرشادية لقرى الجمهورية' فى إطار فريق عمل كلية التخطيط الإقليمى والعمرانى - جامعة القاهرة (أنظر ملاحظة رقم ١٠) .
- (٢١) تطرقت العديد من الدراسات الخاصة بالتنمية الريفية لدور الدولة فى إنشاء التجمعات الريفية الجديدة ، ولمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى : كمال التابعى (٢٠٠١) دراسات فى علم الاجتماع الريفى ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ؛ وعبد الهادى الجوهري

وأخرون (١٩٩٨) قضايا التنمية الريفية المعاصرة ، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ؛
 وصلاح زرقونة ومحمد رثيف (١٩٩٧) المشاركة فى التنمية : نموذج المشروع القومى
 لتنمية جنوب الوادى ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، القاهرة ؛ ومصطفى كامل
 السيد وآخرون (٢٠٠١) ماذا جرى فى الريف المصرى؟ الآثار الاقتصادية والسياسية
 والاجتماعية لبرنامج التكيف الهيكلى ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، القاهرة ؛
 وعبد الباسط عبد المعطى وآخرون (١٩٩١) مستقبل القرية المصرية ، المجلد الأول:
 "الأبعاد والتوجهات النظرية والمنهجية" ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية الجنائية ،
 قسم بحوث المجتمعات الريفية والصحراوية ، القاهرة ؛ و محمد عودة والسيد الحسينى
 (١٩٩٧) مجتمع القرية فى الدول النامية : اتجاهات نظرية وبحوث واقعية ، دار
 المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

(٢٢) أجاز قانون نظام الإدارة المحلية رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٩ للمحافظة أن يقرر قواعد
 التصرف فى الأرض المعدة للبناء المملوكة للدولة ووحدات الإدارة المحلية فى المحافظة
 وقواعد التصرف فى الأراضى القابلة للاستصلاح داخل الزمام والأراضى المتاخمة
 والممتدة لمسافة كيلومترين والتي تتولى المحافظة استصلاحها بعد أخذ رأى وزارة الزراعة
 . أما قوانين الزراعة واستصلاح الأراضى فقد أعطت حق إدارة واستغلال الأراضى
 المتاخمة والممتدة خارج الزمام إلى مسافة كيلومترين أيضا والتصرف فيها للهيئة العامة
 لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية وفقا لخطة قومية تضعها وزارة الزراعة واستصلاح
 الأراضى .

(٢٣) قامت فكرة الوحدة المجمع على إنشاء مؤسسة خدمية لكل مجموعة من القرى حجم
 سكانها ١٥ - ٢٠ ألف نسمة تقدم الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية والزراعية
 والاقتصادية فى صورة متكاملة بينها تنسيق وتحت إشراف موحد . وروعى فى إنشاؤها
 ألا تكون هناك فواصل بين أقسامها إمعانا فى ربط الوحدة بالقرية وسكانها . ويعتبر هذا
 المشروع - من وجهة نظر المتخصصين فى التنمية الريفية - مدخلا سليما لتنمية
 المجتمعات الريفية ، ويعد تمهيدا لإرساء قاعدة للحكم المحلى للتجمع . وقد كانت فكرة
 المشروع قائمة على أساس نقل سلطة الوزارات إلى المحليات وإعطاء المزيد من

اللامركزية للسلطات المحلية في الإشراف على الوحدات الخدمية . لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى : وائل مصطفى زكى (١٩٩٥) 'تقويم سياسات التنمية الريفية تجاه العمران الريفى فى مصر خلال خمسين عاما' ، رسالة ماجستير ، كلية التخطيط العمرانى ، جامعة القاهرة .

(٢٤) عمرو زكى ، مرجع سبق ذكره .

(٢٥) لمزيد من التفصيل عن دور وتقييم الجمعيات الأهلية فى مصر يمكن الرجوع إلى : أمانى قنديل (٢٠٠٠) **المجتمع المدنى فى مصر : مطلع ألفية جديدة** ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام ، القاهرة.

تنويه

توجز هذه الورقة الدراسة التى قام بها المؤلفون للمشروع البحثى - تحت نفس العنوان - بتمويل من 'مركز الدراسات الاجتماعية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة' فى الفترة من ١٥ ديسمبر ٢٠٠٣ إلى ١٥ مايو ٢٠٠٤ . ويود الباحثون شكر المعيدين بكلية التخطيط الإقليمى والعمرانى الذين قاموا بمعاونتنا فى إجراء الدراسة الميدانية وتحليل النتائج وهم : عبد الخالق عبد الرحمن ، ونزار كفاى ، ومروة سيويوه ، ومنى عبد الفتاح ، وأحمد مرزوق ، ومحمد عبد المهيمن .